



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-149

19 مارس 2002

الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة

محضر

الجلسة العامة الثانية

الثلاثاء 19 مارس 2002، الساعة 0910

الرئيس: السيد ف. م. يوردال (تركيا)

الوثائق

موضوعات المناقشة

-

1 البيانات المتعلقة بالسياسة العامة

1 البيانات المتعلقة بالسياسة العامة

1.1 وجه الرئيس الدعوة إلى المشتركين لإلقاء بياناتهم المتعلقة بالسياسة العامة.

2.1 أعرب وزير الاتصالات والمعلومات في روسيا عن تقديره لما قدمه الاتحاد الدولي للاتصالات من مساهمات في تنمية تكنولوجيا المعلومات على الصعيد العالمي، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإنشاء المكتب الإقليمي في موسكو. وقال إن ميثاق أو كيناوا لعام 2000 بشأن المجتمع العالمي للمعلومات يدعو إلى إتاحة تكنولوجيا المعلومات لجميع الناس في العالم. وينبغي أن تشمل عملية العولمة جميع مستويات المجتمع. وينبغي أن تعمل القمة العالمية المقبلة لمجتمع المعلومات المقرر عقدها في سويسرا وتونس، والتي يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات فيها بدور رئيسي، على دفع هذه العملية قدماً. إن من شأن تنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية أن يشكل مكوناً حيوياً في الجهود المبذولة لحل المشاكل القائمة. وقد اعتمدت روسيا، من جانبها، برنامجاً اتحادياً لتنمية تكنولوجيا المعلومات، والنفاد المنصف إلى خدمات الاتصالات وما يتصل بذلك من تشريعات وقواعد تنظيمية.

3.1 وقال وزير البريد والاتصالات في الجزائر إن الفجوات القائمة في تنمية الاتصالات بين الدول الأكثر ثراء والبلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في إفريقيا، مستمرة في النمو على الرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد الدولي للاتصالات. وقال إن من المهم عكس هذا الاتجاه حتى تستطيع جميع البلدان أن تجني فوائد مجتمع المعلومات. إن الحق في الاتصالات وفي الحصول على خدمات المعلومات لا يقل أهمية عن الحق في التعليم والصحة. وثمة حاجة إلى استراتيجيات لتقليل الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها، وبخاصة في إفريقيا، على أساس التضامن الدولي. وقد اضطلعت الجزائر بدراسات لإنشاء خط أنابيب للغاز بين أبوجا والساحل الجزائري يمتد إلى جواره كبل ألياف بصرية. كما اضطلعت بإصلاحات متعمقة في قطاع الاتصالات، فأنشأت سلطة تنظيمية مستقلة. وتعمل الجزائر على الارتقاء بالبنية التحتية للاتصالات بغية توفير نظام ثابت ورقمي ومحوسب بالكامل. وتمثل الجزائر سوقاً هامة في المنطقة. وقد كفل برنامجها الاقتصادي الوطني نمو النفاذ إلى الهاتفية الثابتة والمتنقلة والنفاذ إلى الإنترنت، وتم وضع أهداف لكثافة الاتصالات لعام 2010 تبلغ 20 في المائة و30 في المائة على التوالي. ويجري التخطيط لإقامة وصلات إلى إسبانيا وإيطاليا من خلال خطوط أنابيب، وستستهل الجزائر في القريب العاجل أول ساتل لها من أجل خدمات الأرصاد الجوية والخدمات الفضائية الأخرى. وتشمل الخطط المستقبلية استحداث خدمات الطب عن بعد والتعليم عن بعد، والبحوث وإنشاء مجمع سيراني وجامعة مجازية. واستحثت المنظمات الدولية والدولية الحكومية والإقليمية على مساعدة البلدان الإفريقية في التغلب على التأخيرات المترامية في تنمية شبكات وخدمات الاتصالات.

4.1 وقال نائب وزير تنسيق السياسات ووزير الإدارة العامة والشؤون الداخلية والبريد والاتصالات في اليابان إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 1998 أخذ زمام الصدارة في استرعاء الانتباه إلى الفجوة الرقمية. ومنذ ذلك الحين والانشغال بما ينتشر، حيث نوقشت القضية في قمة البلدان الثمانية لعام 2000 التي عقدت في أو كيناوا وفي قمة مجتمع الاتصالات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في عام 2000 في طوكيو. لقد أبرزت الجلسة الخاصة عن الفجوة الرقمية التي عقدت في 18 مارس 2002 المشاكل التي تنبني عليها الفجوة الرقمية، والتي لا يمكن معالجتها إلا من خلال تقاسم المعلومات. وينبغي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 أن يضع خطة عمل للتغلب على المعوقات المتصلة بالبنية التحتية، وتطبيق اللغات، والنفاذ إلى الإنترنت وإجادة تعلمها. وبوسع تكنولوجيا المعلومات أن تساهم في حل المشاكل البيئية، وينبغي أن تشمل الخطة هذا المجال. ومن الضروري، بينما يولي الاهتمام إلى فرادى القضايا، أن يحتفظ برؤيا واضحة عن مجتمع المعلومات الذي يرغب العالم في التوصل إليه، مستهدفاً مثلاً علياً. وتستطيع الاتصالات أن تعمل كقوة دافعة لإثراء الحياة اليومية. واليابان على استعداد للانضمام إلى أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات الآخرين في العمل من أجل أنظمة اتصالات تخدم كل فرد حقيقة.

5.1 قال وزير النقل والاتصالات الاتحادي في يوغوسلافيا إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 يوفر فرصة لتحقيق تقدم في سد الفجوة الرقمية. وقال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات، المنتدى الذي يمكن الإعراب فيه عن جميع الاهتمامات بشفافية، ورحب بالدعم الذي يقدمه الاتحاد إلى أقل البلدان نمواً. لقد أصبحت يوغوسلافيا عضواً في الاتحاد الدولي للاتصالات بعد وقت قصير من انضمامها إلى الأمم المتحدة، وهي تسعى إلى كفالة التجانس السريع للوائح الاتصالات الخاصة

بما مع لوائح البلدان الأخرى، وحتى تكون متفقة مع معايير وتوصيات الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن أمله في أن تلقى مقترحات بلاده المقدمة إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002، التي تطلب فيها مساعدات خاصة، تأييداً واسعاً. إن من شأن تنمية الاتصالات أن تعزز التنمية الاجتماعية والإنسانية، علاوة على التنمية الاقتصادية، فتشجع بذلك على التفاهم فيما بين جميع شعوب العالم.

6.1 أعرب مندوب نيبال عن أمله في أن ينجح المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 في معالجة حاجات أقل البلدان نمواً. لقد تبنت نيبال سياسة وطنية للاتصالات في عام 1992 أقرت بالحاجة إلى إتاحة خدمات المعلومات للشعب، كجزء هام من التنمية الوطنية، وشجعت استثمارات القطاع الخاص. وقد تم اعتماد سياسة اتصالات منفصلة في عام 1999 تهدف إلى تنمية وتوسيع قطاع الاتصالات في بيئة عادلة وشفافة، وذلك مرة ثانية بمشاركة من القطاع الخاص. وقال إن من المأمول أن تشجع التنمية السريعة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على التضامن الاقتصادي، وتنمية الأعراف والقيم الديمقراطية، والتوزيع النسبي للموارد الاقتصادية، والارتقاء بالوعي العام، مما يرفع من مستويات المعيشة ويخفف من حدة الفقر. لقد تمت صياغة سياسة لتكنولوجيا المعلومات في عام 2000 تهدف إلى تحسين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات وزيادة الاستخدام في هذا المجال. بيد أن كثافة الاتصالات والتغطية الحاسوبية والتلفزيونية لا تزال منخفضة. وعلاوة على ذلك، فإن نيبال، بسبب تضاريسها الجبلية، تعتمد على الأنظمة الراديوية المشغلة بالطاقة الشمسية التي تصعب من كفاءة استمرارية الخدمات بشكل يعول عليه، والإصلاح والصيانة الوافين. ويجري وضع خطط لتغطية المناطق المتبقية بمزيج من التكنولوجيات الساتلية والتكنولوجيات اللاسلكية الأرضية. وفي نفس الوقت الذي تلتزم فيه نيبال مستثمرين من أجل هذه التنمية، فإنها تواجه بانخفاض في إيرادات الخدمات القائمة ناجم عن تكنولوجيات جديدة أثرت على ترتيبات التعريف التقليدية. إن هذه القيود المالية تؤخر الأنشطة الإنمائية. وأعرب عن أمله في أن يضع المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 خطة عمل ترسي الأساس للتنمية المستقبلية، جنباً إلى جنب مع إدخال تغييرات ملائمة في القواعد التنظيمية، تعمل، من جملة أمور، على إنشاء ترتيبات للرسم أكثر عدالة.

7.1 قالت مندوبة جمهورية إفريقيا إنه على الرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد، فإن الجهود الإنمائية الحالية في مجال الاتصالات لا تزال بعيدة جداً عن الرضاء بالاحتياجات. وتستعري الفجوة الرقمية المتزايدة الاتساع اهتماماً كبيراً الآن، وأصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحتل المرتبة نفسها التي تحتلها المتطلبات الأخرى للتنمية. وقد قرر أعضاء الاتحاد الإفريقي للاتصالات أن يتحدثوا عن هذه المسألة بصوت واحد، وفي المبادرة الجديدة على مستوى القارة الرامية إلى التصدي للتخلف الإفريقي والتهميش العالمي، وتسمى الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا التي اعتمدت في الدورة السابعة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في يوليو 2001، اعتبرت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إحدى الأولويات الإنمائية. ونتيجة لذلك أنشأ الاتحاد الدولي للاتصالات فريق مهام يتمثل في لجنة e-Africa، لوضع برنامج ملائم يمكن تنفيذه بالتعاون مع مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى، وأعربت المندوبة عن أملها في أن يحظى هذا البرنامج باهتمام واسع. وبالنظر إلى أن جنوب إفريقيا ستستضيف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فقد كان من العوامل المشجعة لها أن لاحظت أن الأعمال التحضيرية للمؤتمر تضمنت محاولات لتحديد دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة. وإصلاح الاتحاد ينبغي أن يكفل وجود صلة وثيقة بين أنشطة الاتحاد وهذه التطورات. وبينما يلاحظ أن مبادرات سد الفجوة الرقمية كانت مثمرة، إلا أن عدداً ضئيلاً من البلاد يتزايد تأثيره في السياسة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأضافت أنها لا تتطلع إلى الأعمال التحضيرية للمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. مرحلتها، آمل أن تتيح هذه الأعمال فرصة حقيقية لإقامة مجتمع عالمي للمعلومات يتسم بالشمول حقاً. وينبغي أن تذكر أحداث العالم في السنة الماضية كل أمة بمسؤولياتها تجاه الإنسانية كلها.

8.1 أعرب رئيس المجلس الإداري ومعهد الاتصالات في غينيا بيساو عن تأييده لأهداف المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002، وخاصة فيما يتعلق بدعم أقل البلدان نمواً، مثل بلده، وأضاف أن بلده فقير جداً والكثافة الهاتفية فيه متدنية للغاية. وعلاوة على ذلك دمرت معظم البنى التحتية للاتصالات أثناء الحرب الأهلية في عام 1998، بتدمير المحطة الأرضية الوحيدة في هذا البلد، فضلاً عن أن المهاتفة المتنقلة غير موجودة في بلده. وطلب إلى المؤتمر دعم بلده في مجال الاتصالات.

9.1 قال رئيس الوكالة الوطنية للاتصالات في البرازيل إن شبكة الاتصالات في بلده وأطرها التنظيمية قد تغيرت إلى حد بعيد منذ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 1998، وهي تضارع الآن أفضل الأنظمة العالمية. وشهدت المهاتفة الثابتة والمتنقلة نمواً سريعاً،

بينما أدت المنافسة إلى تخفيض الأسعار وإزالة الحواجز بين المواطنين الأغنياء والفقراء، مما أتاح خدمات الاتصالات لكافة الطبقات الاجتماعية في مختلف أنحاء البلاد. ويوجد في كل مجتمع محلي يزيد عدد سكانه عن ألف شخص خدمة هاتفية محلية وطويلة، بما في ذلك مستوطنات السكان الأصليين التي توجد في منطقة الأمازون أساساً. وقد ساعد اعتماد نظام شفرة اختيار المشغل لكل نداء على حدة بالنسبة إلى خدمات المسافات الطويلة، على تسريع المنافسة في المهاتفة الثابتة، ولكن لا تزال هناك بعض الصعوبات فيما يتعلق بالمهاتفة المحلية، حيث إن الشركات الجديدة في هذا المجال لم تتمكن حتى الآن من الاستجابة الكاملة لتوقعات السوق. وساعدت البنى التحتية الراهنة على تهيئة الظروف للنفاذ الشامل إلى الإنترنت والتعليم عن بعد والطب عن بعد. وأسهم مشغلو الاتصالات في البرازيل في صندوق لدعم البرامج الرامية إلى توسيع نطاق الاتصالات لتشمل المناطق الريفية والمجتمعات المحلية التي يسكنها مائة من السكان على الأقل. وسيعقب ذلك تركيب الحواسيب في المدارس الحكومية. وستشمل الأنشطة المقبلة التحرير الكامل لقطاع الاتصالات، وبداية عمليات يقوم بها موردو الخدمات المتنقلة الشخصية، ووضع لوائح للخدمات العريضة النطاق من خلال خدمات الاتصالات المتعددة الوسائط، وتحديد المعيار الرقمي للإرسال التلفزيوني الأرضي. والبرازيل تتطلع إلى الإسهام في عمل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ودعم أنشطة الاتحاد تعزيزاً لتنمية الاتصالات، وتقاسم خبراتها مع الآخرين. وأضاف أن البرازيل تقترح إعادة انتخاب السيد روبرتو بلوا نائب الأمين العام للاتحاد، أثناء مؤتمر المنوبين المفوضين الذي سيعقد في مراكش عام 2002.

10.1 ركر وزير البريد والاتصالات في بوركينا فاسو على إسهام بلده في تضيق الفجوة الرقمية الكبيرة من خلال مشاركته في المشروع التدريبي للاتحاد للنفاذ الشامل، ثم أشار إلى أن إنشاء البنية التحتية الأساسية يحظى بأولوية في بوركينا فاسو، التي تعاني من انخفاض كثافة الاتصالات وعدم تلبية الطلبات الكبيرة على خدمات الاتصالات. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تطوير تلك الخدمات على مدى العقد الماضي، فإن الحالة لا تزال مثيرة للقلق؛ فلا يزال أكثر من 60 في المائة من السكان، الذين يغلب عليهم الطابع الريفي، لا يحصلون على تلك الخدمات. ولذا، قررت الحكومة في عام 1999 إصلاح قطاع الاتصالات، وذلك في المقام الأول من أجل زيادة إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد. وثمة عنصر أساسي في استراتيجية الإصلاح قد تمثل في سن قانون يسمح بالتنافس والاستثمار في القطاع. كما اتخذت بالفعل تدابير مختلفة لتمهيد الطريق لتحرير السوق بشكل كامل في عام 2006، وأشار إلى أنه يوجد حالياً ثلاثة مشغلين للشبكات. وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن بوركينا فاسو لا تحشى العولمة ونهاية احتكار القطاع العام للاتصالات، فإنها حريصة على أن تكفل عدم الاستعاضة عن احتكارات القطاع العام باحتكارات القطاع الخاص الذي تكمن اهتماماته الحقيقية في مسائل أخرى، مما يشكل فجوة جديدة. واستطرد قائلاً إنه لن يتسنى تلبية احتياجات الاتصالات لأقل البلدان نمواً إلا بتعزيز موارد مكتب تنمية الاتصالات والاتحاد في ظل بيئة مواتية للمشغل ولقطاع الصناعة. وأعرب عن أمله من ثم في أن تركز خطة عمل إسطنبول اهتماماً خاصاً للفجوة الرقمية باتخاذ تدابير ملموسة تشمل دعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا.

11.1 وقال مساعد نائب وزير قطاع الطيف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كندا إن إقامة الشراكات وزيادة التنسيق من شأنهما أن يعززا ترابط المبادرات العديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وأن يمكناً في نهاية المطاف مزيداً من البلدان من الاستفادة من هذه المبادرات. وأضاف قائلاً إن المبادرتين التوجيهيتين اللتين اتخذتهما بالفعل فريق المهام المعني بالفرص الرقمية وفريق العمل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة، على سبيل المثال، قد بذلتا بالفعل جهوداً منتظمة لضمان التنسيق والتآزر بشكل وثيق. وتم تقديم إسهام الاتحاد، باعتباره عضواً في كلتا المبادرتين، من خلال خبرته التقنية في تنمية الاتصالات وخبرته في تلبية احتياجات البلدان النامية في مجال الاتصالات. كما يسعى القطاع الخاص والوكالات المانحة الثنائية إلى إقامة شراكات وتنسيق جهودها في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستعتمد القمة العالمية لمجتمع المعلومات على جميع هذه المساعي، التي سيقدم في صدها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات-2002 إسهاماً حاسماً في الإجراءات العملية الهامة التي ستقترح على القمة. ولا شك في أن إتاحة فرص رقمية للجميع يمثل تحدياً معقداً يتطلب مشاركة جميع قطاعات المجتمع؛ فيقوم القطاع الخاص بدور أساسي في تطوير البنية الأساسية للمعلومات والاتصالات، بينما تقوم الحكومات بإجراء استثمارات استراتيجية وتوفير السياسة الداعمة والإطار التنظيمي اللازم لازدهار الأسواق ونمو الاقتصاد. وواصل حديثه قائلاً إنه ينبغي أيضاً للمجتمع المدني أن يقوم بدور أساسي في الجهود الرامية إلى تيسير إقامة مجتمع معلومات جامع حقاً، وتعظيم القدرة على الإثراء الاجتماعي والمدني والمجتمعي. وسلط الضوء على النهج الذي تتبعه كندا في سد الفجوة الرقمية داخلها وعلى الأساس المنطقي لخطة الأمريكتين الخاصة بالتوصيل، ثم ركز على أهمية توضيح الريادة الإفريقية في تصميم وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، التي قوامها الحرية والديمقراطية والمبدأ القائل بأن مفتاح التقدم يكمن في البلدان الإفريقية ذاتها. وبالمثل، ينبغي أن تتطور خطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية نحو تمكين

البلدان النامية من تبني استراتيجياتها الإنمائية الوطنية بشكل حقيقي. وباختصار، فإن تحقيق نتائج مستدامة على مدى السنوات الأربع القادمة أمر يتطلب وجود رؤية واضحة، وأهداف عملية، وتحديد أولويات البرامج بما يتماشى مع الموارد، وتبني أساليب عمل تتسم بالكفاءة والفعالية، والحصول على الأدوات لتقييم الأداء وتعديله خلال تنفيذ خطة عمل إسطنبول. والاتحاد يتمتع في هذا الصدد بمميزات أساسية ليكون رائداً هاماً في الاضطلاع بالجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية من خلال تركيز أنشطته، وإقامة شراكات مبتكرة وفعالة - من خلال مكتب تنمية الاتصالات خاصة - وحشد موارده لتحقيق نتائج هامة، تستلزم تكريس الوقت والتعاون.

12.1 قال نائب وزير صناعة المعلومات في الصين، إنه على الرغم من المشاكل والانتكاسات الأخيرة، فقد بقيت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسرع القطاعات نمواً وأكثرها تأثيراً. وعلى الرغم من ذلك، فلم يكن من المتوقع أن تتحقق عملية إعادة التكييف وترشيد النمو إلا بعد التنمية السريعة التي شهدتها القطاع خلال السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك. ولقد تقدمت تنمية الاتصالات في الصين بخطى ثابتة نتيجة لاتباع منهاج عملي يقوم على القوانين الاقتصادية وعلى الظروف الوطنية. ومع ذلك، فقد كان من الضروري التعلم من تجارب وخبرات الآخرين لتلافي مخاطر السوق وضمان تحقيق التنمية السليمة. ولم يكن يقل عن ذلك في الأهمية ربط تنمية التكنولوجيا بالتطبيقات التي يوجد عليها طلب في السوق، نظراً للبيئة المعقدة التي أوجدها ظهور الإنترنت والوسائط المتعددة. وعلاوة على ذلك، فقط كان من الضروري التعامل مع العلاقة بين المنافع الاقتصادية والاجتماعية بطريقة مُرضية، آخذين في الاعتبار أن الاتصالات تمثل أحد المكونات الأساسية لمراقب البنية التحتية. ولهذا السبب، لم تكن الصين تجبذ إجراء مزايدات حكومية على تراخيص الجيل الثالث. وينبغي للبلدان النامية أن تضمن أن تكون خدمات الاتصالات في مقدور عامة الشعب وأن تعمل على تسهيل تنمية الخدمات والشبكات في المدى البعيد. وينبغي لها أيضاً تعزيز لوائح الاتصالات على أساس النماذج التي تناسب ظروفها، طبقاً لمبدأ الإدارة اللامركزية، والتشغيل المستقل، والإدارة القانونية، وتجنب التداخل بين الوظائف بغرض تعزيز المنافسة العادلة والفعالة والتشجيع على التنمية السليمة في سوق متحررة.

13.1 أكدت وزيرة الاتصالات في كولومبيا إدراك بلدها للفرص والتحديات التي تمثلها الثورة التكنولوجية، وقالت إن كولومبيا حاولت تقوية إطارها التنظيمي في مجال الاتصالات من أجل توسيع وتحديث مرافق البنية التحتية اللازمة، بما يزيد من مستوى التغطية ويساعد على تحقيق النفاذ الشامل. إن التواصل مرادف للتنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة، وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي وضع السياسات التي تضمن النفاذ الشامل، كما ينبغي النهوض بالتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كذلك تعد التكاليف من العوائق التي تعوق النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في البلدان النامية التي تعاني الحرمان بالفعل من جراء هيكل التعريفات غير العادلة للربط مع الإنترنت. ولذلك ينبغي بذل تضافر الجهود من أجل تعديل ما يترتب على ذلك من عزلة والبحث عن نماذج بديلة لتحديد التكاليف لضمان المساواة في حق الحصول على المعلومات وتطوير الاتصالات عن طريق التكنولوجيات الجديدة. وينبغي وضع توصيات عن هذا الموضوع فيما بعد لتقديمها إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل من أجل اعتماد خطوط توجيهية ملزمة للدول الأعضاء في الاتحاد. وقد أتاح المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 محفلاً ملائماً لإعادة تحديد مشكلة الفجوة الرقمية ووضع خطة عمل لتوجيه الجهود الحكومية إلى ما يحقق احتياجات توصيل جميع المواطنين. وفي هذا الصدد، استعرضت الوزيرة تفاصيل الاستراتيجية التي تتضمن استخدام الإنترنت في السياقات الاجتماعية والاقتصادية بغرض زيادة القدرة على المنافسة لدى القطاع الإنتاجي في كولومبيا، وتحديث إدارة الدولة وتحسين نوعية الخدمات العامة من خلال نشر استخدام تكنولوجيا المعلومات.

14.1 قال وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجديدة في كوت ديفوار إن بلده قد أعطى أولوية عالية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونتيجة للإصلاحات الأخيرة، أصبح هذا القطاع الآن مفتوحاً أمام المنافسة وأصبح القطاع الخاص يوفر مرافق البنية الأساسية والخدمات الضرورية. ومع ذلك، فعلى الرغم من التحسينات الكبيرة التي تحققت، فما زال هدف النفاذ الشامل وتنمية الإنترنت لم يتحقق بعد. وشأنها شأن معظم البلدان النامية الأخرى، تحرص كوت ديفوار على تضييق الفجوة الرقمية على المستويين العالمي والمحلي على السواء، وفي هذا الصدد يُعد تحقيق هذه الأهداف من العوامل الأساسية وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت كوت ديفوار خطة قومية لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ترمي إلى تحقيق أهداف عديدة منها التخفيف من حدة الفقر، وإيجاد فرص للكسب والعمل، وزيادة الكثافة الهاتفية، وخصوصاً في المناطق الريفية. كذلك تحاول كوت ديفوار بناء قدراتها الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة التعاون الثنائي. وفيما يتعلق بالمستوى متعدد الأطراف، ألقى الضوء على الدور البارز الذي يقوم به الاتحاد الدولي للاتصالات والمساهمات التي لا غنى عنها التي يقدمها مكتب تنمية الاتصالات في إطار الجهود الضخمة التي

تستهدف تضيق الفجوة الرقمية. وإذا كان لمكتب تنمية الاتصالات أن يظل بمثابة بؤرة التركيز بالنسبة لجميع هذه المسائل، ينبغي أن يعمل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 على تحقيق توازن فيما بين القطاعات عن طريق تعزيز دور مكتب تنمية الاتصالات والعمل على تعزيز كفاءته باتباع خطة استراتيجية واقعية تراعي احتياجات البلدان النامية واحتياجات أقل البلدان نمواً، بصفة خاصة.

15.1 قال رئيس مجلس إدارة معهد الاتصالات في الجمهورية الدومينيكية إن مشروعات الاتصالات، والحكومات والسلطات التنظيمية يجب أن تعمل معاً من أجل إيجاد إطار قانوني يمكن في نطاقه توفير النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة منخفضة، عن طريق الاستثمار في تنمية مرافق البنية التحتية. وفي أعقاب إصلاح الإطار التشريعي الذي ينظم الاتصالات في سنة 1998، بمساعدة الاتحاد الدولي للاتصالات، أصبحت الجمهورية الدومينيكية في الوقت الحاضر من أكثر البلدان تقدماً في أمريكا اللاتينية من حيث مرافق البنية التحتية للاتصالات، وبلغت الكثافة الهاتفية 25,4 في المائة في ديسمبر 2001. وقد بدأ معهد الاتصالات في الجمهورية الدومينيكية (INDOTEL)، وهو جهاز تنظيمي جديد أنشئ بموجب قانون الاتصالات العام الصادر في 1998، يعمل على أساس المبادئ الثلاثة وهي الحد الأدنى من التنظيمات، والشفافية، والحيدة التكنولوجية. وفي إطار جهودها من أجل تضيق الفجوة الرقمية، تعمل الحكومة على تنفيذ مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال صندوق تنمية الاتصالات ومشاركة القطاع الخاص، بغرض تحسين نفاذ جميع المواطنين إلى الخدمات الصحية والتعليمية. وانطلاقاً من ذلك، رحبت الجمهورية الدومينيكية بجدول الأعمال الذي وضعته اللجنة الأمريكية للاتصالات (CITEL) من أجل تحقيق التوصل، وترى أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات تمثل فرصة أمام الدول لتجميع مواردها من أجل تضيق الفجوة الرقمية.

16.1 قالت مندوبة ولايات ميكرونيزيا الموحدة أن أهم القضايا التي يواجهها بلدها - وهي اتحاد فيدرالي يضم مجتمعات محلية جزرية متباعدة وقليلة الموارد - هي توفير التواصل الكافي مع المجتمع الدولي. وأضافت أنه على الرغم من أن اقتصاد بلدها يعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الدولية، فإن قلة الموارد وصعوبات الوصول إلى الأسواق العالمية قد أضرت بالقضايا المحلية، وقد أدت أربع عقبات إلى تعطيل استفادة بلدان كبلدها من تكنولوجيا المعلومات الجديدة، وهي "الافتقار إلى مرافق البنية التحتية للاتصالات اللازمة للوصول إلى المجتمعات النائية؛ والافتقار إلى مرافق البنية التحتية للمعلومات على المستوى الوطني، والافتقار إلى القوى العاملة التي تتمتع بالمهارات اللازمة لتركيب مرافق البنية التحتية وتشغيلها وصيانتها؛ والافتقار إلى التوصل عريض النطاق بالشبكة العالمية في شكل كبل بحري من الألياف البصرية وعلى الرغم من أن شركات كبلات الألياف البصرية قد مدّت كبلاتها حول الدول الجزرية في المحيط الهادي ومن خلالها، فإنها لم تعط لهذه الدول الفرصة للتوصل. وأضافت أن بلدها يجري محادثات في الوقت الحاضر مع هذه الشركات من أجل مدّ فروع للكبلات للربط مع شبكة الكبلات البحرية الدولية. وفي نفس الوقت، فإنها شأن معظم البلدان الجزرية بالمحيط الهادي، ما زالت ولايات ميكرونيزيا الموحدة تستخدم تكنولوجيا السواتل ضيقة النطاق في الاتصال مع العالم الخارجي. وللتغلب على هذه العقبات، تعكف ميكرونيزيا على وضع خطة قومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الغرض منها تعظيم القدرات وتوفير الخدمات الرئيسية. ومع ذلك، فإن تنفيذ مثل هذه الخطة يتجاوز القدرات المالية لمعظم البلدان الجزرية، ولن تستطيع البلدان النامية الصغيرة الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات الجديدة ما لم تحصل على القروض والمساعدات اللازمة.

17.1 قال مدير عام الاتصالات والبريد بالوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا بألمانيا إن إيجاد فرص متساوية فيما يتعلق بالشبكة العالمية هو أحد الأهداف الهامة بالنسبة لحكومة ألمانيا. فالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يسمح للبلدان النامية، ولأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، باللاحاق بالمجتمعات التي أعقبت المجتمعات الصناعية، ولو أن هذه البلدان استطاعت تخطي هذه الحواجز، فسيكون بوسع التكنولوجيا أن توفر خدمات فعّالة ورخيصة نسبياً. فالشركات الصغيرة في إفريقيا أو أمريكا الجنوبية تستطيع بيع منتجاتها مباشرة في السوق العالمية، بصرف النظر عن الحواجز التقليدية المرتبطة بالمسافات، وتكاليف الإعلان عن المنتجات وشبكات التوسيع المباشر، كذلك توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مزايا فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والمعلومات الصحية للمناطق النائية، بما يسمح للمدرسين أو الأطباء في المناطق الجغرافية البعيدة النفاذ إلى نفس المعلومات، وتمكين الشبكات التي تربط بين المستشفيات ومسؤولي الرعاية الصحية من تبادل الخبرات الطبية. ويمكن أن يوفر التعليم عن بعد النفاذ إلى التدريب والتعليم. كذلك فإن التواصل العالمي الذي سيفره مجتمع المعلومات يمكن أن يساعد أيضاً في توحيد الاهتمامات الوطنية، مما يساعد على إقامة تحالفات جديدة تساعد بدورها على حشد المجتمع المدني العالمي في مجالات مثل حقوق المرأة وحقوق الإنسان والقضايا البيئية. ومع ذلك، فمن المطلوب توافر النفاذ الأساسي إلى الشبكات قبل أن يصبح من الممكن تدفق هذه

المنافع الممكنة على جميع البلدان. وعلاوة على ذلك، فقد أصبح من الواضح الآن أنه بدون اتخاذ إجراءات كافية من جانب الحكومة والقطاع الخاص، فإن فجوة المعلومات العالمية من المرجح لها أن تتسع. ويجب أن تنظر استراتيجيات التنمية في أفضل السبل للتقليل من حدة الفقر في مجال المعلومات، واستكمال مجالات الاهتمام التقليدية مثل الجهود التي تبذل لتحسين الصحة أو التغذية أو لحو الأمية. ولم يعد النفاذ إلى المعلومات من قبيل الترف، بل أنه أصبح يمثل، بشكل متزايد، أداة فعالة لتوصيل الخدمات. ويتمثل التحدي الآن في كيفية تعظيم المنافع التي يمكن أن تترتب على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بينما هي ما زالت في مرحلة الانتشار، وقبل أن يصبح من الصعب التغلب على أشكال التفاوت الجديدة. ولذلك فمن المأمول أن يتوصل هذا المؤتمر إلى حلول مبتكرة تساعد على تحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

18.1 قال مدير عام البرق والاتصالات في إندونيسيا إن البلدان النامية تواجه مشكلات كثيرة في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من بينها ضرورة تقوية الأجهزة التنظيمية وتطوير أطرها التنظيمية؛ وعدم قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة؛ وصعوبة توفير النفاذ إلى مرافق البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة تستطيع تحملها - نظراً لارتفاع تكاليف إقامة هذه المرافق - وهي مشكلة لا يمكن حسمها بدون استمرار دور الحكومة في إقامة مرافق البنية التحتية في المناطق الريفية والناحية؛ وارتفاع تكاليف تكنولوجيا المعلومات وما يترتب عليها من حاجة إلى الاستثمارات الخارجية؛ وضرورة تشجيع نقل التكنولوجيا. ولقد حان الوقت لأن تعمل جميع الأطراف معاً من أجل إيجاد حلول تأخذ في الاعتبار احتياجات جميع الدول وظروفها.

19.1 قال وزير الاتصالات في إسرائيل إن إسرائيل، باعتبارها بلداً صغيراً نسبياً وموارده الطبيعية محدودة، تعتمد في تحقيق التقدم على مواردها البشرية ورأسامها الفكري. وإسرائيل تدرك تماماً الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وتدرك الجهود والاستثمارات اللازمة لتحقيق تقدم في أي مجال. وبالتالي، فإن من تقاليد الطويلة تقديم المساعدة وتبادل المعلومات مع البلدان الشقيقة في مشروعات ومجالات معينة مثل الزراعة، والصحة والاتصالات. ورغم أن عدد سكان إسرائيل هو ستة ملايين نسمة فقط، فإن الصناعات التكنولوجية المتقدمة وصناعة الاتصالات فيها تعد من أكثر الصناعات تقدماً في العالم، فقد شاركت في تطويرها بعض أفضل الشركات العالمية العملاقة، كما أن منتجاتها وتكنولوجياها في مجال الاتصالات يمكن أن توجد في كل الأسواق على مستوى العالم. وكان آخر إنجازاتها الكبيرة في هذا المجال عقد اتفاق للتعاون مع الصين في يناير 2002، لإنتاج أول ساتلين من عشرة سواتل للاتصالات، من المقرر إطلاقهما في الوقت المناسب لإذاعة دورة الألعاب الأولمبية المقرر إقامتها في الصين في سنة 2008. وتستخدم التكنولوجيات الإسرائيلية في سد الفجوة الرقمية بالفعل في جميع أنحاء العالم النامي، وتشعر إسرائيل بأن بوسعها أن تسهم في تنمية أسواق الاتصالات في كثير من المجالات. وبالتالي، تتجه النية إلى تنظيم حلقة دراسية خاصة في إسرائيل، سيكون بوسع ممثلين من جميع أنحاء العالم أن يناقشوا خلالها، تحت إشراف الاتحاد الدولي للاتصالات، طرق وأساليب تلبية الاحتياجات التكنولوجية للبلدان النامية. وتأخذ إسرائيل في الاعتبار الجهود التي تبذل من أجل تضيق الفجوة الرقمية، ولا تتجاهل الثمن الذي سيتعين دفعه لو لم تبذل كل الجهود، على المستويين العالمي والوطني، للتخلص من هذه الفجوة. وفي هذا الصدد، فإن تليكوم إسرائيل 2002 - وهو مؤتمر ومعرض مهم للاتصالات من المقرر عقده في تل أبيب في نوفمبر 2002، سيبث فرصة ممتازة لممثلين خصوصيين من البلدان النامية للحصول على انطباع مباشر عن الاتصالات والخدمات في إسرائيل.

20.1 قال الأمين الدائم لوزارة النقل والاتصالات في كينيا إنه نظراً لانخفاض مستوى تغلغل الاتصالات في القارة الإفريقية، يعد سكان إفريقيا محرومين من وسيلة لتدفق المعلومات في عالم تعد فيه المعلومات وتبادلها في الوقت المناسب أهم أداة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن يفكر مكتب تنمية الاتصالات في مسألة الأمور التي تعوق تحقيق نمو قوي في قطاع الاتصالات في العالم النامي. وأصعب التحديات التي تواجه البلدان النامية هي ضرورة تحسين نوعية الحياة وزيادة الإنتاجية في العديد من القطاعات الاقتصادية. ويعد توافر مرافق البنية التحتية المتطورة للاتصالات من العوامل شديدة الأهمية في مواجهة هذه التحديات، وهناك تحديات أخرى تتصل بالعوامل التي ينبغي النظر فيها لدى تحديد أفضل الخيارات لجذب الاستثمارات إلى قطاع يتطلب استثمارات رأسمالية تتجاوز كثيراً قدرات معظم البلدان النامية، وقد اتخذت حكومة كينيا، من جانبها، خطوات حاسمة في سبيل ضمان تحرير هذا القطاع لكي يستطيع جذب الاستثمارات الخاصة والأجنبية. ومع ذلك، فحتى مع فتح مجال كبير لفرص الاستثمار، فإن معظم مناطق كينيا النائية لم تجذب حتى الآن الاستثمارات الخاصة - وهو أمر يثير قلق صانعي السياسات في معظم البلدان النامية في ضوء اتساع الفجوة الرقمية. وبالتالي، هناك حاجة إلى استعراض استراتيجيات ومناهج التنمية. وقد يتعين على الاتحاد الدولي للاتصالات أن يتعامل مع

هذه التحديات ويجوئها إلى مبادرات إنمائية أوسع، بالتنسيق مع شركاء آخرين. ويتعين على الحكومات، من جانبها، أن تدبر مزيداً من الموارد وأن تتخذ من المبادرات ما يضمن تحول قطاع الاتصالات إلى بؤرة لاستراتيجيات التنمية. والعامل الرئيسي الآخر في تنمية الاتصالات هو القوى البشرية التي تتمتع بالمهارات اللازمة. ولا بد أن مراكز التميز التي أنشأها الاتحاد في الفترة الأخيرة في كل من نيروبي وداكار سوف تتيح فرصاً لتنمية الكفاءات البشرية اللازمة لتسهيل النمو في هذا القطاع.

21.1 وقال نائب مدير وزارة المعلومات والاتصالات في جمهورية كوريا إنه في عالم يتحول بسرعة إلى مجتمع للمعلومات قائم على المعرفة، تمثل الفجوة الرقمية تحدياً ملحاً. وقد حققت الحكومة الكورية تقدماً ملحوظاً خلال فترة قصيرة من الوقت، إذ استطاعت ربط 144 من المدن الرئيسية بشبكة اتصالات عالية السرعة قبل نهاية سنة 2000. وبانتهاء سنة 2001، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 24 مليون مواطن - أي أكثر من نصف مجموع السكان. وقد اشترك ثمانية ملايين أسرة - أي 55 في المائة من مجموع عدد الأسر - في خدمة الإنترنت عريضة النطاق. ومع ذلك فما زالت هناك فجوة رقمية بين الطبقات، والمناطق، والأعمار ومستويات الدخل، وتبذل الحكومة قصارى جهدها لضمان عدم استبعاد أي مواطن من النفاذ إلى المعلومات - على سبيل المثال، عن طريق إقامة الشبكات التي توفر خدمة الإنترنت عريضة النطاق للمناطق الريفية، وتوفير خدمة الإنترنت بدون مقابل لنحو 10 400 مدرسة، وتدريب ربات البيوت، ومن يعانون من حالات العجز البدني وكبار السن على كيفية استخدام الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تشجع نفاذ البلدان النامية إلى تكنولوجيا المعلومات وتتعاون مع بلدان أخرى في إقامة شبكة عالمية لتبادل المعلومات والمعارف على نطاق دولي. ولا بد من التغلب على الافتقار إلى القدرات عن طريق مناهج شاملة مثل نقل التكنولوجيا، والدعم المالي وتنمية الموارد البشرية. وإن جمهورية كوريا على استعداد كامل لاقتسام معارفها وخبراتها فيما يتعلق بإقامة مجتمع رقمي، وتود أن تسهم في تحسين نوعية حياة الناس في أنحاء العالم. ومن المأمول أن يكون من الممكن إجراء مناقشات متعمقة أثناء انعقاد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 حول الاتجاه الذي ينبغي أن يسلكه قطاع تنمية تكنولوجيا المعلومات في العالم خلال السنوات الأربع المقبلة.

22.1 قال وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موريشيوس إنه على الرغم من تزايد اتساع نطاق استخدام الإنترنت، يعزى لعوامل مثل النوع، ومستويات التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة، والدخل، واللغة، وسلالات الأجناس والأعراق، فأكثر من نصف جميع مستخدمي الإنترنت يعيشون في الولايات المتحدة، رغم أنها تمثل أقل من 5 في المائة من سكان العالم. ومن المهام المصنفة ضمان تمتع كل فرد بفرصة عادلة ومتساوية لتحقيق الاستفادة الكاملة من المنافع المترتبة على التكنولوجيا الجديدة، وبالتالي التمتع بنوعية حياة مرتفعة؛ ومن هنا يلزم أن تضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناس نصب أعينها، وليس العكس. وفي الاقتصاد الجديد، فإن الذين لا يستطيعون النفاذ إلى الإنترنت هم أشبه بالذين لا يستطيعون القراءة والكتابة في الاقتصاد القديم. وقد أصبح النفاذ إلى المعلومات معياراً لحكم المجتمع على البلدان، والمناطق، والقطاعات والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية وتصنيفهم إلى من يملكون ومن لا يملكون في مجال المعلومات. ولكي تحقق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفعالية المرجوة، يجب أن ينتشر النفاذ إلى الإنترنت كانتشار الكهرباء والمياه. ولذلك، يجب على مصممي الجيل التالي ومصممي الشبكات أن يحاولوا إقامة الأنظمة والشبكات التي تلبي احتياجات الناس.

23.1 وتتطلع حكومة موريشيوس إلى تحويل الدولة إلى جزيرة رقمية وإلى مجتمع قائم على المعلومات. وهذه الرؤية يعززها التزام سياسي قوي يتزعمه رئيس الوزراء نفسه. وقد تبنت موريشيوس منهجاً من ثلاثة عناصر، يتضمن إقامة بنية تحتية مكرسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إقامة طرق سريعة رقمية ذات سعة عالية لنقل المعلومات؛ وتوفير الموارد البشرية المؤهلة من خلال برامج إعادة التأهيل وبرامج التدريب الشاملة؛ وتسليم جميع الخدمات العامة للمواطنين على الخط في سنة 2005. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم وضع الإطار التنظيمي لتسهيل تنمية صناعة المعلومات والاتصالات، وتم في الفترة الأخيرة إصدار قانون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنقيد به الأجهزة التنظيمية العامة. وقد فرضت الحكومة رسوماً منخفضة للنفاذ من أجل تخفيض الرسوم المبدئية للحصول على الخدمة الهاتفية، ونتيجة لذلك تتمتع موريشيوس بكثافة هاتفية تعد من أعلى الكثافات بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل، حيث تبلغ النسبة 28 خطاً ثابتاً لكل مائة من السكان، وبنفس نسبة التغلغل بالنسبة للهواتف المتنقلة. وقد أصبحت مرافق البنية التحتية للاتصالات الآن رقمية تماماً، وتم تحقيق ذلك بفضل مد كبلات أرضية من الألياف البصرية واستخدام تكنولوجيا الميكروويف. وعلى المستوى الدولي، كانت موريشيوس تعتمد، حتى وقت قريب، على الاتصالات الساتلية في الربط مع الخارج. ومع ذلك، فسوف تتغير

الأوضاع خلال أسابيع قليلة، مع بدء تشغيل وصلة الكبل البحري المصنوع من الألياف البصرية مع كل من ماليزيا والبرتغال، عن طريق جنوب إفريقيا.

24.1 قال رئيس لجنة الاتصالات الاتحادية في المكسيك إن من الطبيعي أن يكون معدل التوصيل الرقمي منخفضاً في البلدان التي يعد مستوى تغلغل خدمات الاتصالات فيها منخفضاً. وتمثل المشكلة في الافتقار إلى مرافق البنية التحتية الأساسية: فعلى الرغم من أن استراتيجية تحرير قطاع الاتصالات التي اتبعتها معظم البلدان قد حققت منافع ملموسة، فقد أظهرت أيضاً أن اقتصاد السوق لا يعد بمفرده قادراً على أداء خدمات الاتصالات للجميع بالسرعة والاتساع المطلوبين. فما زال هناك كثير من الناس لا يستطيعون إجراء نداء هاتفي، ناهيك عن النفاذ إلى الإنترنت. ويجب وضع السياسات التنظيمية لسد الفجوة الرقمية. والخطوة الأولى هي الاعتراف بوجود فجوة، ليس فقط بين الدول بل كذلك في داخلها. ومن اللازم وضع سياسات تنظيمية مختلفة لحل المشكلات المختلفة التي تواجهها البلدان. ومهمة صانعي السياسات في قطاع الاتصالات، وكذلك وكالات التشغيل ومنتجي الأجهزة وجميع المعنيين في هذا القطاع هي تنسيق جهودهم مع الأهداف القومية والجهود العالمية التي تسفر عنها محافل مثل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، وبالتالي لا تحدث ازدواجية ويكون هناك تكامل. وأمام البلدان النامية مهمة ذات شقين، سد الفجوة الرقمية في مرافق البنية التحتية الأساسية وضمان توافر خدمات الاتصالات الكافية. والمهمة التي تواجه مجتمع الاتصالات هي إقامة مجتمع شامل للمعلومات في القرن الحادي والعشرين، تكون المعلومات هي المورد الاقتصادي الرئيسي فيه. ولا تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هدفاً في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق القدرة على المنافسة والتنمية. وإيجاد توازن مناسب بين السياسات القومية والرؤية بعيدة المدى وتنظيم توفير الخدمات بالشكل المناسب يساعد على تعزيز الأسواق المحلية، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق تقدم سريع في تحقق أهداف التنمية الاجتماعية.

25.1 قال ممثل اليونيسكو إن منظمته تهتماماً كبيراً بالاتصالات والمعلومات طبقاً لولايتها المنصوص عليها في الدستور. وقد تناول برنامج المعلومات للجميع الذي أنشأته اليونيسكو حديثاً قضايا مجتمع المعلومات، وأهمها الفجوة الرقمية. وترتبط ثورة المعلومات ارتباطاً وثيقاً بتنمية مجتمع المعرفة الذي تتيح فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصاً الاتصالات، فرصاً جديدة لاكتساب المعرفة - وهو اتجاه يمثله التطور السريع للتعليم المفتوح عن بُعد. وفي مجال التعليم الأساسي، أشار إعلان الألفية الذي أصدرته الأمم المتحدة إشارة محددة إلى الاستثمار في "المعرفة الرقمية الأساسية". وستكون السياسات العامة الجديدة التي تضمن التكامل والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ذات أهمية خاصة لتحقيق مجتمع المعرفة. ومن اللازم الوصول إلى حلول مبتكرة لضمان النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لفقراء الريف وغيرهم من المجتمعات المحلية المحرومة في البلدان النامية، ومن المناهج التي تُروّج لها اليونيسكو والاتحاد الدولي للاتصالات، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين مراكز الاتصالات التي تملكها وتديرها مجتمعات محلية متعددة، وتوفر تشكيلة من تسهيلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها من الدعم التدريبي للأنشطة الإنمائية والمستعملين الأفراد. ويمكن ربط هذه المراكز أيضاً بوسائل الاتصال الريفية التقليدية، مما يحولها إلى مراكز مجتمعية متعددة الوسائط. وفي جميع هذه الأنشطة، يعد النفاذ إلى الإنترنت من المقترضات الأساسية بشكل متزايد. ومن العقبات الرئيسية التي تعترض ذلك المعوقات الاقتصادية مثل ارتفاع رسوم التوصيل للحصول على خدمات الإنترنت. ويعد إدراج النفاذ الشامل إلى الإنترنت في استراتيجيات الاتصالات القومية ذا أهمية خاصة نظراً لدوره الرئيسي في توفير الخدمات العامة. وبالإضافة إلى النفاذ المادي، فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتنمية لا يمكن أن يتحقق إلا بالنظر أيضاً في توفير النفاذ إلى المحتوى القومي والدولي، والمحتوى الذي يتفق مع الظروف الثقافية، وفرص إنتاج المحتوى والانتفاع به. وعلى هذا الأساس تشترك اليونيسكو مع الاتحاد الدولي للاتصالات في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

رفعت الجلسة في الساعة 12:25

الرئيس:

الأمين:

ف. م. يوردال

ب. غانيه